الحياة - ٩/٢/٨٨

نحو حكم العسكر في لبنان؟

غسان سلامة *

■ لم تعد الاشاعة مجرد اقاويل، فقد اصبح لها ارضية ثابتة منذ لقاء تونس، وخصوصاً منذ الاشتباكات الدامية التي عمت المناطق الشرقية من العاصمة اللبنانية، والتي اودت بارواح الكثيرين. اصبح حكم العسكر من المشاريع القابلة للتصور الواقعي والموضوعي في لبنان، بترئيس العماد ميشال عون، على الجمهورية وربما ايضاً بترئيس غيره من الضباط للحكومة، ولعدد من الوزارات والادارات المهمة في الدولة لقد اصبح الامر متداولاً بجدية في لبنان، وفي خارجه، وهو عنوان المرحلة الراهنة من السياسة اللبنانية. ولو ان السؤال الاساس، السؤال الحقيقي، يبقى قائماً، وبالحاح اشد من السابق: هل ان تحكيم العسكر على لبنان مرحلة اخرى من مراحل الحرب اللبنانية ام هو، كما يعتقد البعض وكما يصرح العسكريون انفسهم، خاتمة احزان بلادنا؟

طموحات رئاسية

ان تكون للعماد عون طموحات رئاسية، فهذا امر معقول ومقبول في الان معاً. فهو طرف في اللعبة الراهنة، وامله بالرئاسة ليس اقل شرعية من امال غيره من المرشحين. فهو من الموارنة، ولو انه من خارج الطبقة السياسية المارونية. وهو من الضباط، ولقد سبق لضابط ماروني ان ترأس الحكومة سنة ١٩٥٢ وترأس الجمهورية فترة ست سنوات، جاعلاً من ترئيسه للبلاد سابقة تاريخية. والعماد عون لا ينفي ذلك على الاطلاق. فهو، على حد علمنا، لم يعترض خلال الصيف، على ادراج اسمه بين المرشحين لا في ملفات النهار عنهم ولا في مقالات السفير عنهم ايضاً. بل ان مطبوعة شهرية تصدر في باريس رأت مطلع الصيف الماضي ان تخصص غلافها لصورته وتحتها التعليق التالي: «الرئيس الحل». فقد جاء في خاتمة المقال المخصص لهذا المشروع الواضح كلام لا شك ان العماد عون لن يرفضه ان لم يكن هو شخصياً ملهمه اذ قيل فيه: «الواقع اذا كانت الشهابية السياسية قد حملت مع الجنرال فؤاد شهاب اول محاولة اصلاحية للنظام السياسي اللبناني فان الحل العسكري الذي يمكن ان يحمله الجنرال ميشال عون هو الضمانة لانقاذ لبنان من مستنقع الدويلات والتفتيت».

الامر ليس اذن بتلك الجدة، ولكنه لم يكن يوماً كما هو الان، بتلك الجدية. وقد استطاع العماد عون ان يحافظ على حظوظه بالالتقاء مرتين مع التيار الرئيسي في الوسط الماروني خلال الصيف الماضي الاول عندما لم يتحرك لانقاذ جلسة انتخابية كان مرشحها الوحيد الرئيس السابق سليمان فرنجية والثانية عندما تحرك عملياً لمنع انتخاب النائب مخايل الضاهر. ثم كان ان تسلم «الجنرال» مقاليد رئاسة الحكومة، في الظروف والشروط التي نعرفها جميعاً خلال ليل ٢٣ ايلول (سبتمبر) الماضي والحق ان ترؤسه لتلك الحكومة وضعه في خانة ممتازة لمنع انتخاب سواه ولو ان حظوظه بتحويل المنصب الثاني والمؤقت الى رئاسة للدولة بدت ملتبسة منذ ذلك الحين، بين قائل بانها الخطوة ما قبل الاخيرة قبل السلطة الاعلى، ومؤكد ان ترؤس هكذا حكومة في هكذا ظروف عقبة كاداء امام الرئاسة الاولى.

وفي مقابلة للجنرال مع هذه الجريدة في عددها الثاني، تحدث عن ايمانه بنفسه، وعن ان «ايمان الجيش بنفسه قد انتقل الى الشعب اللبناني كله». ورأى عون بعدها بشهر، ان «صحة لبنان اليوم افضل بكثير من السابق» ودعا الآخرين للكف عن «النحيب والبكاء والتباكي». ثم ذهب عون خطوة ابعد فتكلم كما يتكلم عدد من الجنرالات الواصلين حديثاً للسلطة في طرق غير عادية وقال: «عندما يعجز البرلمانيون والسياسيون على مدى سنوات ويفشلون في انتخاب رئيس للجمهورية... جئنا لنفصل بينهم بمجلس عسكري». اصبح العسكر هم البديل عن السياسيين العاجزين، واصبح دورهم الانقاذي جزءاً من مهمتهم. وفي مناسبة اجتماعية لاحقة، خطا عون خطوة اضافية بتصويره ديناميكية سياسية ـ اجتماعية في لبنان رأى انها حاصلة اذ قال: «انها مرحلة الاجتياز من ضفة الى ضفة، والنهر هائج. مرحلة القوى التي تهبط الى الضفة الثانية حيث القوى الصاعدة... القوى الاولى كانت تؤمن بالقنصل وكتاب الطاعة والفرمان والانتداب... اما الجيش فهو راس الحربة في القوى الصاعدة التي ستحرر الوطن وتسترجع سيادته واستقلاله. وهذه القوة لا تؤمن بالقنصل والسفير والانتداب، بل تلغي الشركة المساهمة، وهي لبنان الميت».

احداث الشرقية

وعلى الرغم من المهاترات المعروفة التي تلت انشاء «جيش الغربية» بقيادة اللواء سامي الخطيب، والاتهامات المتبادلة، بل واحالة عون للخطيب على القضاء، جاءت احداث «الشرقية» الاخيرة لتثبت ان صلات في المشروع، وربما في الواقع، تربط العسكريين من على جانبي الخط الفاصل بين شطري العاصمة. فلقد قام «جيش الغربية» باعلانه تاييد «جيش الشرقية» بصورة ملفتة للنظر. وجاء لاحقاً في نشرة للاول تحليل قيل فيه موقف واضح: «دحضاً لكل المزاعم التي تتحدث عن جيشين، فإننا نعتبر انفسنا معنيين بما حصل من اعتداءات على رفاق لنا في الشرقية». وتضيف تلك النشرة: «لا بديل من الدولة القوية القادرة والعادلة في كنف جيش قوي صاحب قضية وطنية وقومية واضحة»، وهو كلام ترتاح له اذن الجنرال عون لا شك.

تتضح اذن معالم مشروع متكامل قوامه عناصر متعددة، مكتملة او قابلة للتحقيق في المقبل من الزمن. العنصر الاول هو ان الجنرال عون لا يحمل مشروعا يقضي بترئيسه على الجمهورية فحسب، بل هو يحمل ايضاً مشروعاً بإسناد مهمة انقاذ الوطن للمؤسسة العسكرية برمتها. فالجنرال لا قاعدة سياسية شخصية له خارج المؤسسة (على الاقل حتى الساعة) وهو ما زال قائداً للجيش ووزيراً للدفاع، ويعتبر الجيش اداة سلطته الاساسية ان لم تكن الوحيدة ويصعب علينا ان نتصور امكانية وصول عون للرئاسة دون ان يكون رمزاً لتسلم المؤسسة العسكرية الواسع ان لم يكن الشامل لأجهزة ادارة الدولة، على تنوعها.

والعنصر الثاني، وهو بعيد عن ان يكون خاصاً بالحالة اللبنانية، هو ان الجيش يعتبر نفسه، على الاقل في التصور الذي يعطينا عون فكرة عنه، مسؤولاً عن انتشال تركة السياسيين وعن الحلول مكانهم.. فهم فشلوا في مسؤولياتهم وحان بالتالي موعد قيام نخبة حاكمة بديلة يكون الجيش نواتها. هذه النخبة هي الصاعدة، بينما النخب التقليدية الى هبوط وفقاً لديناميكية راينا امثلة عديدة لها في حالات تسلم العسكر للسلطة في غير مكان، ان في المنطقة العربية (مصر ١٩٥٢، العراق ١٩٥٨، ليبيا ١٩٦٩ وغيرها) او في اوروبا الجنوبية (اسبانيا والبرتغال واليونان) ناهيك عن اميركا اللاتينية وبعض دول آسيا.

اما العنصر الثالث، فهو الذي بدا بوضوح خلال المواجهة العسكرية بين الجيش والقوات اللبنانية، كما تبدى بوضوح (ولو بقدر من التحفظ) في موقف «جيش الغربية» ومفاده ان تحقيق مهمة الجيش التاريخية لن يتم الا وقد كانت له الغلبة على الميليشيات جميعاً. وبينما لا يفصل عون، على الاقل علناً، بين ميليشيا واخرى (نقل عنه تمييزه بينها وتفضيله واحدة على اخرى)، نرى قيادة «جيش الغربية» تفصل وتميز بين الميليشيات «الوطنية» التي تحارب اسرائيل وتلك التي تحاول سرقة دور الجيش دون محاربة اسرائيل او بالتعاون معها. ولا شك ان الدينامية السياسية التي يتحدث عنها

الجنرال عون، ان تحققت، ستضطر للتعامل مع الميليشيات القائمة حالياً بطريقة مختلفة من ميليشيا الى اخرى. ذلك ان علاقة هذه الميليشيات بالفئات الاجتماعية التي تدعي انها تمثلها مختلفة من واحدة الى اخرى، وارتباطها بالخارج مختلف. وليس من الواضح حتى الان كيف يمكن ان يتم الفصل بين الجيش ان تقدم في مشروعه المعلن وبين الميليشيات، اذ رأينا الجنرال عون ينتقل من التحالف الضمني المتين الى التصادم العنيف مع احداها.

العنصر الرابع يتعلق بالابعاد الخارجية لهكذا مشروع اذ لا يكفي طبعاً ان ننبذ سياسة القنصل والسفير. فلبنان دولة صغيرة محاطة بدول قوية الساعد، وبقوى دولية مهتمة ولو بتقطع بما يحصل في بيروت. وربما ان تحديد خط وسطي بين المؤشرات الخارجية، والباسه شعار الاستقلال والسيادة هو المشهد الواقعي. ولكن الشك ممكن بامكانيات نجاح هذا الخط الوسطي ما دامت النزاعات العربية على حالها وما زال الصراع العربي - الاسرائيلي مفتوحاً، وسيصطدم الجنرال هنا، كما اصطدم من سبقه من السياسيين المدنيين، بوقائع ومصالح لا تنفع معها النية الحسنة والارادة الثابتة. وعلى الرغم من مقال افتتاحي شهير صدر في «الواشنطن بوست» في الخريف الماضي حاملاً بشرى حلحلة لبنانية على يد الجنرال عون، فليس من المؤكد ان الدول العظمى، والولايات المتحدة بالذات، تتبنى وتدعم بحماسة هذا المشروع العسكري برمته وتفاصيله. ويبدو ان هذه الدول ما زالت حتى الساعة تقيم فارقاً بين دعم الجيش كقوة شرعية، وتاييد استمراره بل وتقويته، وبين دعمه في مشروع النفاذ الى الدولة من خلال الترئيس والتوزير.

اما العنصر الخامس وربما الاهم فيتعلق بنوعية الحكم الذي قد يمارسه العسكر ان توطد بقاؤهم في الدولة عن طريق العملية الدستورية. يشير العسكريون اجمالاً عند وصولهم للسلطة الى فعاليتهم المتفوقة في تحقيق المهام الوطنية ازاء ترهل السياسيين القدامى وتقاعسهم وعجزهم. ويشيرون ايضاً الى وحدة المؤسسة العسكرية ازاء انقسامات السياسيين وتنافسهم العقيم. لذلك يرى العسكريون في لبنان وفي خارجه، انهم اولى بتسلم مسؤولية تنفيذ المهام الوطنية الكبرى في التوحيد والتحرير والتنمية ناهيك عن الادارة والتنظيم. فالجيوش مبدئياً مؤسسات عصرية، تتبع انظمة هرمية، وتتميز بفعالية عالية. هذا ما ردده العسكريون الواصلون للسلطة ان عن الطريق الشرعية (ديغول وايزنهاور مثلاً) او عن طريق الانقلابات (والامثلة هنا لا تحصى لكثرتها، لا سيما في منطقتنا العربية).

والحق يقال ان هذه الادعاءات لم تلق اجمالاً التنفيذ الذي وعدت به الشعوب المعنية. اننا طبعاً نأمل في لبنان، كعامة الشعب اللبناني، ان ياتي الحل السريع لازمتنا المستعصية. ونحن نعلم ايضا ان للجيش في تحقيق هذا الحل، دوراً لا بديل له فيه. ونحن نأمل بالذات ان يتعاظم دور الجيش اللبناني وبسرعة، من خلال اعادة توحيده وتسريع عملية تفعيله.. ونحن نثق ان بين ضباط الجيش، كما بين موظفي الدولة في مختلف ادارتها، من بقي حريصاً على الدولة وعلى منطقها وعلى مصلحتها، ومن يطمح للعب دور فاعل في اعادة تثبيت قواعدها، ومن استمر في ولائه للبنان الموحد على الرغم من الاغراءات والضغوط الكثيرة.

لكن التجارب العديدة علمتنا ايضا ان الجيش، كمختلف ادارات الدولة، لم يبق عصياً على انقسامات المجتمع المدني بل ان هذه الانقسامات قد دخلت فيه، وفي غيره من المؤسسات وعلمتنا التجارب ايضاً ان العسكريين ليسوا بالضرورة افضل من السياسيين المدنيين لا على مقاعد الحكومة ولا في الوظائف، لا من ناحية الفعالية ولا من باب الامانة. وعلمتنا التجارب ايضاً ان الحكم العسكري يسهل بدؤه ويصعب ايجاد النهاية له، كما علمتنا تلك التجارب ان الجيوش في الاجمال صورة امينة عن المجتمعات الاهلية، بحسناتها وسيئاتها، مهما ادعى البعض «خصوصية» للمؤسسة العسكرية، لا تلبث الايام اجمالاً ان تبرز حدودها وهشاشتها.

الجيش والسياسة

لذا، ونحن نقر بان لا حل بدون الجيش، ما زلنا نعتقد ان دور الجيش ومسار الحل ليسا متطابقين بالكامل. وان استطاع الجيش ان يكون «راس الحربة» للقوى الصاعدة، فهذه بالاساس مهمته. لكنه يصعب علينا ان ننساق من هنا لمقولات طمر القوى السياسية الفاعلة باعتبارها هامشية او مترهلة، ونحن نتخوف اجمالاً، في لبنان وخارجه، من اي تيار فكري ينزلق نحو رجم السياسة والسياسيين على اختلاف نوعياتهم واخلاقياتهم ومناقبهم وحرصهم على الدولة وعلى الوطن. والحق يقال ان بين سياسيي لبنان، القدامى والجدد، من هو مفخرة للبلاد، بقدر ما بينهم السيء، والجبان والمدعي. ويصعب علينا بالتالي قبول اي حكم بالجملة عليهم. ثم ان فشل هؤلاء السياسيين ليس عجزهم هو سببه الاوحد: الم يكن شلل الجيش والانقسام الذي دب فيه من اسباب فشل السياسيين؟ ثم الا يجد العسكريون العقبات الخارجية والداخلية نفسها التي واجهت السياسيين من قبلهم؟

لذلك فان كان للجيش دوره الجوهري والمنتظر في انقاذ البلاد، فالمامول ان يبقى هذا الدور دون عتبة التطلع لانشاء حكم عسكري، التخوف من الانزلاق اليه شرعي، اليوم وفي المستقبل. ويقيني ان ضباط الجيش اللبناني حريصون حرص اي مواطن لبناني على الديموقراطية، وهي سبب وجود لبنان في زمانه المعاصر. والامل كبير ان يرى الجيش ان مهمته التاريخية لا تتضمن اعادة توحيد البلاد فحسب، بل ايضاً واساساً، فتح الابواب المشرعة امام عودة الديموقراطية، برئيس للجمهورية، ينتخب بكامل الحرية... عسكرياً كان او مدنياً.

---

* استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الاولى